الإشارات والتنبيهات
في علم البلاغة

تصنيف
محمد بن علي بن محمد الجرجاني
٧٤٩هـ

تحقيق
الدكتور عبد القادر حسين
أستاذ البلاغة المساعد
كلية البنات - جامعة الأزهر

دار نهضة مصر للطبع والنشر
الفجالة - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

ترجمة المؤلف : [1]

هو الشيخ محمد بن على بن محمد الجرجانى ، الاسترابادى منشأ ومولدا ، الحلّى الغروى مسكنا .

وقد كان عالما فاضلا ، وأصوليا عظيما ، ومتكلما جليلا ، من تلاميذ العلامة الحلّى . قال صاحب رياض العلماء عن الجرجانى : إنه ترك مجموعة من مؤلفاته كانت كلها بخط يده ، وقد شرح لأستاذه الحلّى فى حياته مبادئ الأصول ، وفرغ من شرحه سنة ٦٩٧ هـ .

قال الجرجانى فى خطبته للكتاب : «كما أن من حق الشيوخ إيصال المعانى المخصصة ، بالدلائل المقررة ، الموشحة بالألفاظ المحبرة إلى تلاميذهم بأدنى العبارة ، والكناية المحررة ، كذلك من حق تلاميذهم أن يقرروا ما استخرج شيوخهم من اللآلئ فى بحار الليالى من أصداف أذهانهم ، ويوضحوا ما أخرجوه من الجواهر من معادن عقولهم وألحانهم ، ورأيت شيخنا المعظم ، وإمامنا الأعظم ...أبا منصور حسن بن يوسف المطهر الحلّى ، أدام الله ظلّه على المسلمين كافة ، قد وضع مقدمته فى أصول الفقه ، محكما أصولها ، مقلا فضولها ، قد تسترت معانيها الأبكار عن كثير من خاطبيها وطلابها ، عزمت أن أشرحها شرحا كافلا بإبراز محاسنها من مكامنها ، وإظهار دررها وجواهرها من أصدافها ومغابنها ...» [2] .

كما كان الجرجانى متقنا للغة الفارسية بصيرا بأسرارها ، ينقل منها ، ويترجم عنها ، فترجم رسالة « الفصول فى الأصول » للنصير الطوسى ؛ لعظم فائدتها

---

(١) أعيان الشيعة : ٢٩/٤٦ – ٣١ ط الانصاف ببروت ١٩٥٩ تأليف السيد محسن الامين .
ومعجم المؤلفين : ٤٦/١١ ط الترقى دمشق . تأليف عمر رضا كحاله .

(٢) أعيان الشيعة : ٢٩/٤٦ : المغابن : جمع مَغبِن : وهو ثنايا الشئ وأعطافه .

وحسن معالجتها ، ولما كانت مؤلفة باللغة الفارسية ، ألفّ بدرَها الأفول ، فلم تبزغ فى الآفاق ، ولم تطلع شمسها بالعراق ، واستمرت على ذلك برهة من الزمان ، إلى أن اتفق للعلامة ركن الملة والدين : محمد بن على الجرجانى الاستضاءة بأشعة أنوارها ، والاطلاع على فرائدها وأسرارها ، فكساها من لباس ريش العربية ما صارت به شمسها فى رائعة النهار ، وانجلى عن بدرها الآفل فى منازل السير عائق الاستتار .

ولم يكن الجرجانى مكتفيا بشرح كتب الأصول ، أو ترجمتها إلى اللغة العربية ، وإنما كان أيضا مؤلفا فى الفقه ، فله كتاب « الدافع فى شرح النافع فى الفقه » ، وكتاب « الشافى فى الفقه » .

ولست فى حاجة إلى التأكيد بأن صاحبنا الجرجانى كان موسوعة كاملة فى علوم عصره من علم الكلام ، والنحو ، والفلك ، والتفسير ، والقراءات ، وعلم التربية والفلسفة والأخلاق ، يتبين ذلك من خلال مصنفاته التى تبلغ الثلاثين ، وهى :

مصنفاته :

١ – روضة المحققين فى تفسير الكتاب المبين (خمسة مجلدات) .
٢ – الإشارات فى علم البلاغة (المعانى والبيان والبديع) .
٣ – المباحث العربية فى شرح الكافية الحاجبية .
٤ – البديع فى النحو وشرحه المسمى بالرفيع .
٥ – سرائر العربية فى شرح الكافية الحاجبيه .
٦ – غاية البادى فى شرح المبادى فى أصول الفقه .
٧ – الدافع فى شرح النافع فى الفقه .
٨ – الشافى فى الفقه .
٩ – الدرة البهية فى شرح الرسالة الشمسية فى الميزان .
١٠ – التجويد فى شرح التجريد فى علم الميزان .

١١ – وسيلة النفس إلى حظيرة القدس فى حقيقة الإنسان .
١٢ – إشراق اللاهوت فى شرح الياقوت فى علم الكلام .
١٣ – الدعامة فى الإمامة .
١٤ – الشافية عن أمراض القلوب القاسية .
١٥ – تحفة الأشراف فى درر الأصداف فى العلوم الثلاثة .
١٦ – غنية الطالب فى شرح المطالب فى العلوم الثلاثة .
١٧ – كلستان عربى بالفارسية فى التهجد .
١٨ – رسالة الرحمة فى اختلاف الأمة .
١٩ – رسالة الأبحاث فى تقويم الأحداث .
٢٠ – الدر الثمين فى السر الدفين فى اختلاف الأمة .
٢١ – الرسالة الشمسية فى الأركان الصيدية .
٢٢ – التبر المسبوك فى أوصاف الملوك .
٢٣ – عمدة الاملاك فى هيئة الأفلاك .
٢٤ – معيار الفضل فى مباحث العقل .
٢٥ – الإشراق فى علم الأخلاق من الحكمة العملية .
٢٦ – تعريب أساس الاقتباس فى الميزان .
٢٧ – الأخلاق النصيرية فى تعريب الأخلاق الناصرية .
٢٨ – تعريب أوصاف الأشراف .
٢٩ – تعريب الأصول للخاجة نصير الدين .
٣٠ – تعريب رسالة القضاء والقدر للمذكور .

ورغم أن المؤلف له باع طويل فى شتى المعارف والعلوم ، إلا أنه وجد كما لها وشرفها لا يتحقق إلا فى علم البلاغة ؛ فالبلاغة هى مرتقى العلوم وأشرفها ، كما أن الإنسان هو أرقى المخلوقات وأعظم الموجودات . فالمرتبة الدنيا من الكلام هى التى تتعلق بوضع الواضع ، ثم ما يزال يتدرج من بنْية الكلمة إلى أواخرها حتى يصل فى كماله وارتقائه إلى البلاغة وعلومها من معان وبيان وبديع ، فكما أن

الإنسان خلق ناقصا وأعطى القدرة التى يرتقى بها إلى الكمال ، كذلك الكلام يبدأ بألفاظ وضعها علماء اللغة ؛ لتدل على معانيها المحددة ، ثم تتدرج من لغة إلى تصريف إلى نحو حتى تصل فى النهاية إلى السنام والذروة فتكون الكلمة الفصيحة والعبارة البليغة ، ومن ثم يرتقى الكلام إلى رتبة الإعجاز ، ثم يربط أحكام الشرع بصدق القرآن والسنة ، فالقرآن صادق ؛ لأنه وحى من الرحمن ، وذلك معجز للبشر بسبب ما فيه من البلاغة والبيان ، « فعلم البلاغة علم شريف عظيم الشأن ؛ لكونها كمال الإنسان ، وأصل البيان ؛ لأن أحكام الشرع تتوقف على السّنة والقرآن ، وصدق القرآن يتوقف على أنه منزل من عند الرحمن ، وذلك يتوقف على غير مقدور للبشر بسبب ما فيه من البلاغة والبيان ، وإلا لوجد مثله قبل التحدى به أو بعده ، فى بعض الأزمان » فالبلاغة عند الجرجانى ينبغى أن تدرس وأن يصنف فيها ؛ خدمة للعقيدة الدينية التى تتمثل فى فهم القرآن ، واجتلاء محاسنه ، التى عجز البلغاء عن مجاراتها والإتيان بمثلها .

وقد ذكر كثير من العلماء وجوها جمة لبيان إعجاز القرآن كالصرفة ، والتنبؤ بالمستقبل ، وذكر قصص السابقين وأحوالهم ، أو كالإشارات العلمية ، والدقة العددية ، إلا أن هذه الوجوه لم تستقر ، ولم يجمع على صحتها العلماء ، وإنما وجدوا فى كل وجه منها ثغرة تنفذ منها أقوال المعارضين فتفندها ، وتظهر جموحها وشططها . ولكن الوجه الأمثل فى سبب الإعجاز الذى لم يجد سبيلا إلى الطعن فيه أحد ، هو الإعجاز البلاغى للقرآن الذى يتمثل فى كل سور القرآن ، ولم تتخلف عنه سورة واحدة سواء أكانت طويلة أم قصيرة .

فالبلاغة – إذن – ليست تذوقا فنيا فقط ، بقدر ما هى مقصد دينى يخدم القرآن ، ويوضح أهدافه ، ويجلى صوره ، ويبرز سماته ، ومن يعرض للبلاغة ينبغى أن يكون متسلحا بزاد المفكر ، وشفافية الفنان ؛ فللفكر وسائله ، وللفن أدواته ، فالبلاغة علم له قواعده ، وفن له أصوله ، ولكل منهما منهاج يتبع ، ومثال يحتذى .

وقد رأى مؤلفنا الجرجانى أن كثيرا من العلماء والأعيان خاضوا فى تقرير

قواعد البلاغة ، وقلّبوها على وجوهها كافة ، ولم يتركوا منها مسألة إلا وقدحوا لها زناد الفكر ، واشعلوا فيها وهج الشعور ، وأحاطوا بها قدر طاقتهم ، ووقفوا لها جلّ نشاطهم ، إلا أن كلامهم على حد تعبيره « لم يكن يخلو من الزيغ والسهو والنسيان » فصرف عنان عزمه إلى ميدان البلاغة وعلومها ، فأصدر كتابه « الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » ؛ قاصدا إلى تقرير قواعد هذه الصناعة وتحقيقها ، ومنتقدا أقوال أهل البلاغة وفرسانها كالخفاجى وعبد القاهر الجرجانى والزمخشرى والسكاكى ومعاصره الخطيب القزوينى .

فنرى مثلا ابن سنان الخفاجى حين يرجع فصاحة الكلمة إلى حسن وقعها فى الأذن ، نجد المؤلف لا يقبل هذا الحكم دون أن يرجعه إلى أسباب علمية تبين سلاسة الكلمة وجمالها ، ويوضح الأسباب التى تجعل الأذن تميل إلى بعض الكلمات ، وتنفر من بعضها الآخر .

كما نرى صاحب « الاشارات والتنبيهات » يذكر كثيرا من الأوهام التى يقع فيها أعلام البلاغة ويبين ما فيها من خطأ ، ولا يكتفى بهذا ، وإنما يعقب عليها بما يراه صوابا ، سالكا سبيل الحجاج المقنع ، حتى نرى رأيه الصائب فى النهاية بدهيا ، ونعجب كيف غفل عنه العلماء السابقون ، وكيف لم يدركوا الصواب كما أدركه الجرجانى ؟ فالصواب قاب قوسين أو أدنى منهم ، لا يحتاج إلى إعمال فكر أو قدح زند . فنراه مثلا يرد على المعاصر « الخطيب القزوينى » قوله : إن من طرق القصر العطف بلا وبل مثل : زيد قائم لا عمرو ، أو ما عمرو قائم بل زيد ، فيقول الجرجانى : « وهذا ليس بشئ ؛ لأن إثبات صفة لمعين ونفيها عن معين آخر ليس بقصر ؛ بل القصر هو إثباتها لمعين ونفيها عن غير ذلك المعين ، كأنه بذلك يلغى العطف من طرق القصر . وهو قول لم يبصره أحد من السابقين

و فى موضع آخر نرى الجرجانى يلغى ما استقر عليه العلماء قديما وحديثا من أن القصر بإنما هو فى الأخير بخلاف إلا ، وذلك فاسد من وجهة نظره ؛ اذ لا فرق بين « إلا وإنما » فى أن القصر فى الأول ، ويضرب المثل لذلك مفسرا وموضحا مما نجده فى صلب الكتاب .

وعندما يعرض للتشبيه والمجاز والكناية ويبين مزيتها عن الحقيقة لا يقول كما يقول غيره : إن سبب هذه المزية يرجع إلى ما فى هذه الأساليب من ذكر الشئ مع الدليل وهو ما يخلو منه أسلوب الحقيقة ، وإنما المزية ترجع إلى ما فى تلك الأساليب من ارتياح النفس وحسن موقع المعنى فيها ، فالمزية عنده فى الدلالة النفسية التى تنطوى عليها تلك الأساليب وليس فى الدلالة العقلية ، وما أحوجنا فى تفهم البلاغة إلى الكشف عن هذه الخوالج النفسية .

ونراه يرد رأى عبد القاهر الجرجانى حين يقرر أن الحسن والجمال فى المحسنات اللفظية تابع للمعانى وليس قائما بذاته ، فيقول وليس الأمر كذلك ؛ لأن الشئ إذا كان حسنا ، يجب أن يكون جميع ما يتعلق به أيضا حسنا ، وإلا لكان الحسن كالضائع ، والحق أن يقول – يقصد عبد القاهر – وجه الحسن فى المحسنات اللفظية هو وجه حسن الشعر ، وهو التناسب ، فإن الجنس ميال إلى الجنس ، والطبع ميال إلى إيقاع المناسبة بين الأشياء ، فإن التناسب من الاعتدال ، والنفس الكاملة مفطورة على محبته .

كما نراه يرد وهم الزمخشرى فى مواضع كثيرة من الكتاب وينبه على وجه الصواب الذى ينبغى أن يحتذى .

وهكذا نجد الجرجانى يتعقب علماء البلاغة ويحيط بآرائهم ، فإذا وجدها مصيبة أخذ بها دون أن يعلق عليها أو يعترض سبيلها ، وإن وجد فيها أثارة من ميل أو انحراف أو شرود – وكثيرا ما يرى ذلك – يشد عليها عزمه ، ويفندها تفنيدا حتى يضع أصابعه عليها ، مشيرا إليها فى تؤده ويقين بعد أن يغوص إلى أغوارها ، ويحللها تحليلا علميا قبل أن يضع أمام أعيننا وجهة نظره الصائب.

والجرجانى عالم من علماء النحو يستعين به على البلاغة فى تقرير قواعدها ، وله فى النحو كتابه « المباحث العربية فى شرح الكافية الحاجبية » و « سرائر العربية فى شرح الكافية الحاجبية » ولذلك نراه يعرض لأحكام أئمة النحو التى لها علاقة بالأسرار البلاغية ، فيناقشهم مناقشة العارف البصير النافذ إلى الأغوار ،

فيفند هذه الأحكام النحوية التى استقرت فى أذهان الدارسين والمتعلمين كرأيه فى « لم » التى حكم النحاة بأنها تقلب المستقبل إلى الماضى ، و « إنْ » التى تحول الماضى إلى المستقبل ، فلا يأخذ بهذا الحكم ، وإنما ينحو نحوا آخر يخالف المتعارف عليه .

وفى كثير من الأراء البلاغيه التى تستمد جذورها من كتب النحو نجد الجرجانى يقف لها بالمرصاد ، فلا يأخذ بها على علاّتها ، سواء استقامت أم اعوجّت ، وسواء أكانت العلة التى ساقها العلماء مقبولة أم مرفوضة ، لا يكتفى بهذا أو ذاك ، وإنما يقرر ويذيل ويلقى الضوء الكاشف حتى يبدو الصواب أو الخطأ فى وضوح ويقين .

فمثلا استقر علماء البلاغة على قولهم : إن الإخبار بالجملة الفعلية يفيد الحدوث ، والإخبار بالجملة الإسمية يفيد الثبوت ، فيقول الجرجانى : وأشار المعاصر « يقصد الخطيب القزوينى » إلى هذا التعليل نقلا عن غيره ، إلا أنى قررته وذيلته كما ينبغى ، ثم يقول : « والحمد لله الذى هدانى إلى هذا التحقيق الذى لا أظن أحدا سبقنى إليه » . .

ومن ذلك ما نراه فى رده على السكاكى والخطيب حين يذكر كل منهما أن قوله تعالى : « هى عصاى أتوكّأ عليها وأهشّ بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى » من باب الإطناب ، فيقول ، و فى هذا القول نظر وبحث . « وذلك أنا نمنع أن موسى أتى بالجواب فضلا عن زيادته عليه . . . والحق أنه ليس ذكر المسند إليه فى الآية لكون المقام مقام إطناب ؛ بل لضعف القرينة ، فإن المذكور لم يتعين للجواب إلا بذكر المسند إليه ، إذ لو حذف لفظة (هى) واكتفى بالمسند لاشتبه وظن أن (عصاى) مبتدأ وما بعده خبره ، ولا يكون جوابا حينئذ ، فتعين بهذا أن الآية ليست من باب الإطناب ، ولا المقام مقامه ، فليطلب الاطناب فى موضع آخر . .

وعندما يستحسن السكاكى والخطيب قول على بن عيسى الربعىّ فى اعتبار (إنما) موضوعة للقصر ؛ لأن (إنّ) موضوعة لتأكيد الإسناد ، و (ما)